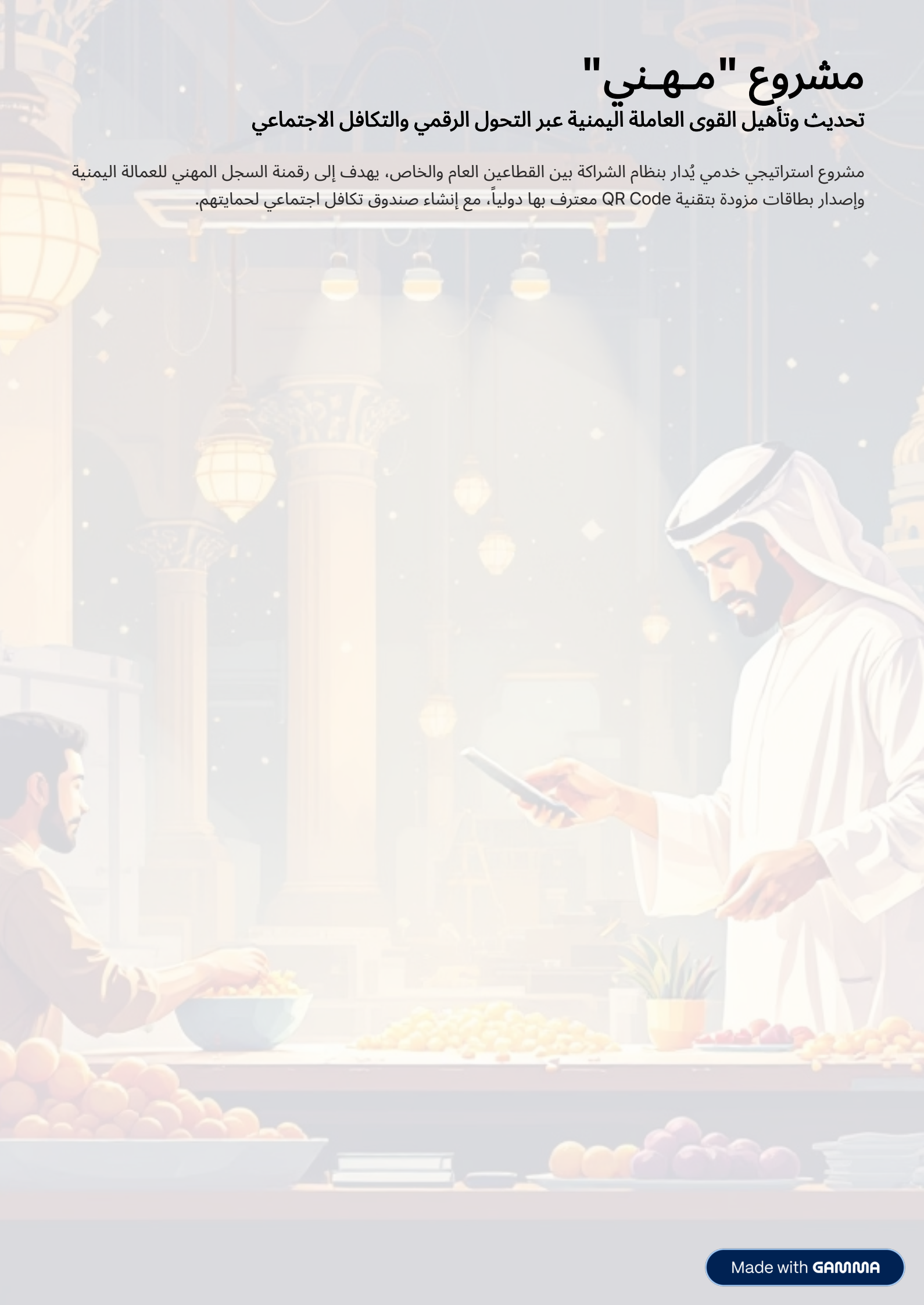


مشروع "مهني"

تحديث وتأهيل القوى العاملة اليمنية عبر التحول الرقمي والتكافل الاجتماعي

مشروع استراتيجي خدمي يُدار بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يهدف إلى رقمنة السجل المهني للعمالة اليمنية وإصدار بطاقات مزودة بتقنية QR Code معترف بها دولياً، مع إنشاء صندوق تكافل اجتماعي لحمايتهم.



الملخص التنفيذي لمشروع "مهني"



التنظيم الرقمي

بناء أول قاعدة بيانات شاملة وموثقة للقوى العاملة في اليمن، تمكن من تتبع الدقيق والتنظيم الفعال لسوق العمل وتوفير البيانات اللازمة لصناع القرار والمستثمرين على حد سواء.



الأهداف الاستراتيجية

حماية المغتربين من خلال مواءمة العملة اليمنية مع معايير "الفحص المهني السعودي" لضمان استمرار أعمالهم، والحفاظ على الأمن القومي الاقتصادي عبر تدفق تحويلات المغتربين التي تتجاوز ٣.٥ مليار دولار سنوياً.



طبيعة المشروع

مشروع استراتيجي خدmi يُدار بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). يهدف إلى رقمنة السجل المهني للعمالة اليمنية (٧ مليون عامل) وإصدار بطاقات مزودة بتقنية QR Code معترف بها دولياً، مع إنشاء صندوق تكافل اجتماعي لحمايتهم.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

- حماية المغتربين: مواءمة العملة اليمنية مع معايير "الفحص المهني السعودي" لضمان استمرار أعمالهم في الأسواق الخليجية
- الأمن القومي الاقتصادي: الحفاظ على تدفق تحويلات المغتربين التي تتجاوز ٣.٥ مليار دولار سنوياً كمصدر حيوي للاقتصاد الوطني
- التنظيم الرقمي: بناء أول قاعدة بيانات شاملة وموثقة للقوى العاملة في اليمن تساهم في التخطيط الاستراتيجي



يمثل مشروع "مهني" نقلة نوعية في إدارة القوى العاملة اليمنية، حيث يجمع بين الابتكار التقني والحماية الاجتماعية والجدوى الاقتصادية. المشروع يعالج تحدياً حقيقياً يواجه ملايين العمال اليمنيين في الخارج، ويوفر حلاً مستداماً يضمن حماية حقوقهم وتعزيز قدراتهم التنافسية في أسواق العمل الإقليمية والدولية.

المحاور الرئيسية للمشروع



مشروع "مهني" يقدم حلاً متكاملاً يجمع بين التقنية الحديثة والحماية الاجتماعية، مما يضمن تحويل العمالة اليمنية من العشوائية إلى الاحترافية المعترف بها دولياً.

المؤشرات المالية والجدوى الاقتصادية

السنة الأولى: أرقام واعدة

يقدم مشروع "مهني" فرصة استثمارية استثنائية بمؤشرات مالية قوية تعكس الجدوى الاقتصادية العالية. المشروع مصمم ليكون مستداماً ومربحاً منذ الأشهر الأولى من التشغيل، مع إمكانيات نمو هائلة في السنوات اللاحقة.

التوقعات المالية مبنية على استهداف ٣٪ فقط من إجمالي القوى العاملة اليمنية، مما يعني أن هناك مجالاً واسعاً للتوسع وزيادة العائدات. النموذج المالي محافظ ويأخذ في الاعتبار جميع التكاليف التشغيلية والإدارية.



4

أشهر لاسترداد رأس المال

فترة قياسية تعكس قوة النموذج المالي للمشروع

7M

حجم السوق المستهدف

إجمالي القوى العاملة اليمنية المؤهلة للانضمام للبرنامج

\$5.9M

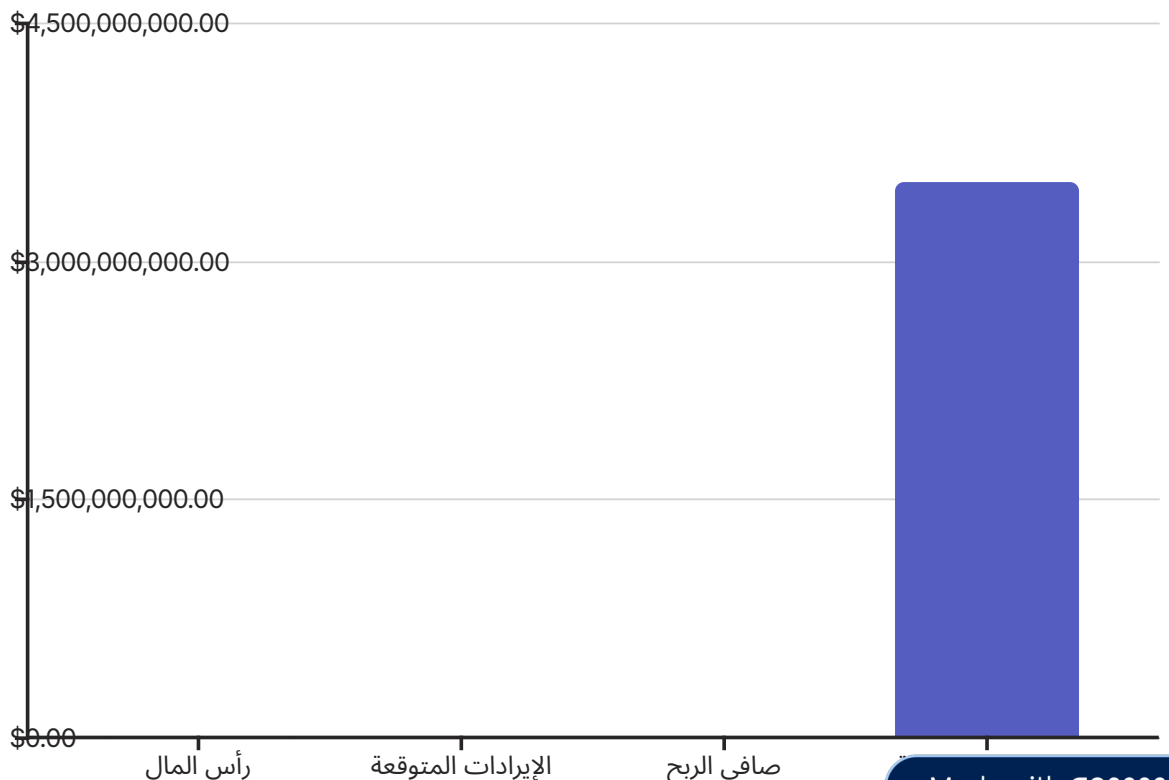
صافي الربح المتوقع

عائد السنة الأولى بناءً على استهداف ٣٪ من العمالة فقط

\$350K

رأس المال المطلوب

استثمار أولي لبناء البنية التحتية الرقمية وإطلاق المشروع



فرصة استثمارية استثنائية

عائد استثماري قياسي

مع فترة استرداد رأس مال لا تتجاوز ٤ أشهر وعائد سنوي يتجاوز ١٦٨٥٪ من رأس المال الأولي، يُعد المشروع من أكثر الفرص الاستثمارية جاذبية في المنطقة.

حل جذري للدولة

يوفر المشروع للدولة حلاً جذرياً لمشكلات البطالة وتنظيم سوق العمل دون تحميل ميزانية الدولة أي أعباء مالية. النموذج القائم على الشراكة بين القطاعين يضمن الاستدامة المالية والتشغيلية.

سوق محتكر وإجباري

يملك المشروع "سوقاً محتكراً وإجبارياً" حيث أن الحاجة للبطاقة المهنية ليست رفاهية بل ضرورة قانونية للبقاء في سوق العمل الخليجي. هذا يضمن طلباً مستمراً ومتزايداً على خدمات المشروع.



لماذا الاستثمار في هذا المشروع؟

- ضمان السوق: الطلب مضمون بحكم القانون والضرورة الاقتصادية
- تأثير اجتماعي: حماية ٧ مليون عامل وأسرهم من التشرد والعوز
- أمان قومي: الحفاظ على ٣.٥ مليار دولار من التحويلات السنوية
- استدامة مالية: نموذج ربحي لا يعتمد على الدعم الحكومي
- قابلية التوسع: إمكانية التوسع الإقليمي لدول مجاورة

الشهر السادس

الوصول إلى ١٠,٠٠٠ عامل مسجل في النظام

الشهر الأول

إطلاق المنصة الرقمية وافتتاح أول مركز اعتماد

4

3

2

1

نهاية السنة الأولى

تحقيق صافي ربح ٥.٩ مليون دولار وتوسع إقليمي

الشهر الرابع

استرداد كامل رأس المال وبدء تحقيق الأرباح الصافية

الخاتمة

مشروع "مهني" هو الجسر الذي سيعبر بالعامل اليمني من العشوائية إلى الاحتراف، وهو الفرصة الاستثمارية الأكثر أماناً وعائداً في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. إنه ليس مجرد مشروع تجاري، بل هو مبادرة وطنية تجمع بين الربحية، وتساهم في بناء مستقبل أفضل لملايين الأسر اليمنية.